الأمم المتحدة

A/C.2/56/L.24

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 November 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:

تنمية الموارد البشرية

جمهورية إيران الإسلامية*: مشروع قرار

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٤٥/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/١٤٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٨/٢٠٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٥٠/١٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، فضلا عن الفروع ذات الصلة من خطة للتنمية[١]،

وإذ تؤكد من جديد أيضا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٢]،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠١/٢٩٩، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ الذي أقر ''مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك مساهمتها

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٥١/٢٤٠، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

091101 091101 01-63026 (A)
0163026

في مجالي الصحة والتعليم'' بوصفه موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢،

وإذ تسلِّم بأن الكائنات البشرية تقع في صميم اهتمامات التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أن على الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد البشرية، وأن ثمة حاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المتواصل لتكملة الجهود التي تبذلها حكومات البلدان النامية،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية وطنية ودولية داعمة ومواتية من شأنها أن تعزز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية وتساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تشدد كذلك على أن الصحة والتعليم هما في لب تنمية الموارد البشرية، والحاجة إلى كفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان بحلول عام ٢٠١٥، الذكور منهم أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الصبية والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة، على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ تؤكد على ضرورة أن تكون تنمية الموارد البشرية عنصرا جوهريا في التعاون الدولي بشأن التنمية، والحاجة إلى تعزيز التدريب المستمر وبناء القدرات داخل المشاريع والبرامج كوسيلة لدفع التنمية قُدما،

وإذ تسلِّم بالحاجة إلى إدراج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات شاملة تعمم مراعاة الفوارق بين الجنسين، مع أخذ احتياجات جميع السكان في الاعتبار، وبخاصة احتياجات المرأة والطفلة،

وإذ تسلِّم أيضا بالدور الحيوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة في المعارف وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإزاء تزايد الفوارق في الدخل داخل البلدان وفيما بينها وما لذلك من أثر ضار على تنمية الموارد البشرية، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أنه ينبغي مساعدة البلدان النامية لكي تكون قادرة على التسلح بمعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات تمكِّنها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة وتفادي مخاطر التهميش في أثناء عملية العولمة،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الأثر المدمر الذي يلحقه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والأمراض الرئيسية الأخرى على تنمية الموارد البشرية، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تشدد على استمرار الحاجة إلى التنسيق والتكامل بين الأجهزة والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على تعزيز تنمية مواردها البشرية، وخاصة تنمية أضعف الفئات، والحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٣]،

٢ - **تدرك** أهمية تنمية الموارد البشرية كوسيلة، من بين وسائل أخرى، لتحسين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر فضلا عن المشاركة بمزيد من الفعالية في النظام الاقتصادي العالمي والاستفادة من العولمة؛

٣ - **تحث** على زيادة الاستثمارات في جميع جوانب التنمية البشرية مثل الصحة، والتغذية والتعليم والتدريب وتحسين بناء القدرات، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاه الجميع؛

٤ - **تشجع** جميع البلدان على إيلاء تنمية الموارد البشرية الأولوية في سياق اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية؛

٥ - **تحث** على اعتماد نهج شاملة في تنمية الموارد البشرية تجمع بين عوامل منها النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وسبل كسب الرزق المستدامة وتمكين المرأة، وإشراك الشباب، واحتياجات فئات المجتمع الضعيفة، والحرية السياسية، والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، والعدل والإنصاف، التي هي جميعا أمور أساسية لتعزيز القدرة البشرية على مواجهة تحدي التنمية؛

٦ - **تشجع** جميع البلدان على كفالة الاشتراك على المستويين المحلي والمجتمعي في قضايا السياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية؛

٧ - **تشدد** على ضرورة كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في وضع وتنفيذ سياسات وطنية لتعزيز تنمية الموارد البشرية،

---

(٣) A/56/162.

٨ - **تعترف** بالحاجة إلى توجيه جهود متضافرة نحو تعزيز المهارات والمعارف التقنية لسكان المناطق الريفية والزراعية بهدف تحسين مصادر أرزاقهم ورفاههم المادي، وتشجع، في هذا الصدد، على تخصيص مزيد من الموارد لهذا الغرض بغية تيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف التقنية المناسبة داخل البلدان ومن البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٩ - **تشجع** اعتماد السياسات والنهج والتدابير التي من شأنها تضييق الهوة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص وفي مجال التكنولوجيا عموما، وذلك عن طريق سبل منها:

(أ) تشجيع القطاع الخاص إلى القيام، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بتقديم تبرعات إلى مراكز بعينها في البلدان النامية في شكل منشورات ومعدات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب لتيسير الوصول على نحو أفضل وتوفير الأموال لهذه الأغراض؛

(ب) الاستفادة من التداول السريع للمنشورات والمعدات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية والشركات في البلدان المتقدمة النمو، وذلك عن طريق جهود منسقة تشترك فيها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان النامية المتلقية أو المهتمة؛

(ج) تعزيز الأنظمة التنظيمية الشفافة والفعالة والسياسات الأخرى التي تشجع على الاستثمار؛

(د) دعم الاستثمارات المحددة الأهداف في الهياكل الأساسية التي تنشئ الأساس الفعلي لتشغيل خدمات الإنترنت وتمهد السبيل للتطبيقات التجارية والإنمائية؛

(هـ) تطوير التدريب على تكنولوجيا المعلومات للمستخدمين من قبيل المنظمات غير الحكومية والجامعات ومنظمات خدمات الأعمال التجارية فضلا عن الوكالات الحكومية الرئيسية؛

١٠ - **تطلب إلى** منظومة الأمم المتحدة، العمل على زيادة تنسيق جهودها المشتركة الرامية إلى تنمية الموارد البشرية، وفق السياسات والأولويات الوطنية؛

١١ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على أن تتوافر لديها نظرة شاملة على تنمية الموارد البشرية في مبادراتها المتعلقة باكتساب معارف أوسع بهدف جعل الموارد البشرية

تستجيب للمتطلبات الجديدة المرتبطة بثورة التكنولوجيا والاستفادة من الفرص الناشئة في العالم الآخذ بالعولمة؛

١٢ - **وتشجع أيضا** منظومة الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات من أجل تنمية الموارد البشرية التي من شأنها أن تيسِّر حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وذلك لرأب الهوة في مجال التكنولوجيا الرقمية؛

١٣ - **وتشجع كذلك** منظومة الأمم المتحدة على التركيز في أنشطتها التعاونية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والفتاة والفئات الضعيفة؛

١٤ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل، حسب الاقتضاء، إشراك القطاع الخاص، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، للمساهمة على قدر أكبر في بناء القدرات في مجال الموارد البشرية في البلدان النامية؛

١٥ - **تدعو** المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة إيلائها الأولوية لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية وإدماجها في سياساتها ومشاريعها وعملياتها؛

١٦ - **تطلب** إلى البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة زيادة ما تقدمه من دعم إلى البرامج والأنشطة التي تضطلع بها البلدان النامية من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، ولا سيما ما يستهدف منها تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين، تحت البند المعنون ''التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي''، البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية''.